

مختصر المحرر من الأراء في حكم الطلاق، تأليف ابن حجر
الهيتمي، احمد بن محمد - ٩٧٤هـ. بخط يوسف عبدالرحمن
السنبلاوي - ١٢٦٦هـ.

٤٦٢

١٥ ق ٢٦ س ٢٢x١٧ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

الاعلام ١ : ٢٢٢ ، البدر الطالع ١ : ١٠٩

١- الأحوال الشخصية ١- المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

مختصر في حكم الطلاق

أحمد الهيثمي

١٢٩٩١٢١٢
١٢٩٩١٢١٢

الرقم العام ٤٦٤ (١٢٩٩ - ١٣٠٠) ص

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	مختصر التاريخ لابن الأثير
اسم المؤلف	أحمد بن محمد بن أبي بكر الأثير
تاريخ النسخ	١٢٦٦ هـ
عدد الأوراق	١٥
ملاحظات	صحة شافعة

٢١٧٢
٥٠٢

١٤٧

وقفت على طلبة العلم الشريف ونظر
بأحد استغاثتم من البراءة من بعد

٢

فقد علم
لدينا
لقد

هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
في حكم الطلاق بالابرا تاليف
الامام العلامة احمد بن محمد
الهيتي الشافعي عفي عنه

امه امه امه
امه امه
اليتي



مكتبة جامعة القدس	
الرقم العام	١٦٤
الرقم الخاص	١٦٥
تاريخ الورد	١٦٥



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده
 وبعد فقد سألني من لا يبيح مخالفة ان اختصر طرد من الاراء في حكم
 الطلاق بالابن قال الشيخ الامام والمقام السيد نور الدين السميودي
 قدس سره رحمه الله ونوره منور حياه واجتهده الى الله مع مزيد كثير وتفتيا وتعليق
 منته مسالره وتجميع دلائله ومع تفسيرات اهمها وتختصت اعتملاها و
 تلخيص ما طوله وتفتي لكبر ما حادوا له واستيفار لجميع ما فيه من مقاصد
 ومبادئ ثم محض زيادة في اكثر من نفسه بل لا يتقصر من ضعفه واجتهده الى
 الله في زيادة رجاؤه من الله تمام الاقاربه واذا في فضيلة الصواب لا
 اله الا هو عليه توكلت واليه متاب ويحصل الكلام فيه في مساليل **الاول**
 ان يقول الزوج ابد ان ابدانها من صدقك او من الذي الله على كات طالق
 فتقود ابرائك منه او ابرائك وتقرها بالها اراوت البراءة منه وحكم ذلك ايضا
 ان ابرائه من جميع الصداق في مجله المتواجب بان لم يخلل كلام كبري جني وكافا
 يعلم ان الصداق والروحة مطلقه التصرف شرعي لم تكن الصداق زكوا او كان
 زكوا ولم يمس عليه حال فاذا وجدت هذه الشروط طلقا لانه الطلاق المطلق
 بما ذكره بانها على المتعين كما في الشرح او اخره تليقا للعلاق عن التتال
 واقراه لكتها لم يذكر جميع الشروط وصرح به ايضا ابدا الصباغ والامام و
 كذا الفر الى فانه في حقه فبين علاق طلاق وجنه على غيبته وابل يفتوحا
 قل لا بد لرفقة وما قاله التتال هو الحق انما وسبقه الى ذلك ان ابي
 الدم فتال والحق انه يقع بان لا ظهور قصد الموضفيه وهو البراءة بين
 الصداق ونقله السبكي عند الكافي وقال انه الحق وكذا في الاذرع والزن
 وعنده البينين وابون عمة وغيرهم ولا يخالفه قول القاضي في فتاويه في
 ان ابرائي قامت طالق فابلية من صدقها انه يقع حيا لانه علاق مطلق
 الابن فلا معارضة فيه لفظا ولا تفصيل لغوات الشيعية للمقدان اكبر منه
 وانما هو محض تليق على صفة وهي موجودة في ابل على الصداق لان الابن المطلق
 موجود

موجود في ضمن المقيد اما في مسيلة التتال فقد علق الابن من الصداق وهو
 معاوضة تقديرية فهو كما لو باع شاعره بالدين الذي عليه فانه يصح فلذا استمر
 فيه شروطها واعلى حكمها من الوقوع بانها عند وجود الاعراض شرطه وبذلك يعلم
 انه لو توفي الابن من الصداق في مسيلة التتال فابلية منه وقع بانها كذا في صورت
 كسورة التتال ويحايو يد ذلك اما القاضي نفسه وافق التتال في تليق فقال
 في خصوص التتال ومن تبعه من قبله من ان يقع بانها في كذا في كذا في كذا
 القاضي كما اخبره كلام الجاني من عمة وغيره لما علمت اما ما في فتاويه فيما اذا اطلق
 الابن وما في تليقه فيما اذا اقبل بالصدق خلافا للبري ما قد ذكرناكم فاهم
 طوائفنا تضا كلامه في تليقه وفتاويه ثم رجوع ما في تليقه موازنة التتال
 كما هو اما ما اورد في كلام السبكي من فرض كلام تليق القاضي فيما اذا اطلق الابن
 نظر العبارة فتاويه في غير مراد من كلام التليق مما يصرح بانها بما في من
 الكلام فيما اذا قرب الابن من الصداق ووع في خالف كلام الفتاوي ووافق كلام
 التتال كما تقره موسيما ياتي قريبا من ان الصلاح اما محل البيوتة واستراط
 النورية والصلح ما لم يقال ان ابرائي من صدقك كانت طالق طاعة رعية فان
 قال ذلك وقع رعيها اذا ابرائه ولو في التراضي وانما هو المهر اذا علمت انه فلتخرج
 الى الكلام على شروط وقوع التتال القاذكرناها فنقول **الاول** ان توييه في مجلس
 التواجب فيحتاج به ما اما ان يده على تعلق كلام كبري جني منها ووح فلا يقع
 طلاق على الواجب لا ينعى وحيد المعلق عليه وهو الابن الذي تضمنه المقارنة
 التقديرية وانما وحيد مطلقا الاما المتعلق ببراءة الذمة وقيل الامام ان يكون
 عيلا سائر ط النورية بما لا يطهرها كما هو فرض المسئلة بخلاف ابا ابرائي
 نه وجب من صدقها في طلقا فانه لا شرط النورية لا ينعى سدد منها
 جوابا فتعلق بالابن على التراضي لكن رعيها على ما في فتاوي العلوي عن الفتا
 ان زكوي لانه لم يحاط بها بالموض فغلبت الصفة وقال المرداني لا تعلق لا تعلق
 النورية المستفادة من المعلق عليه من ان الاطلة على الموض والارحة استراط
 النورية في الحاضرة وكذا في الغائبة عند بلوغ الخبر فان وجدت النورية
 في الحالين طلقت بانها وانما انفتحت لم يقع الطلاق اصلا ويوجب بان تفتن

هذا التعليل للمعاوضة التقديرية لا يتوقف الحال فيه على خطأ بها وعده به
 فان دفع تعليل الزوجية السابق وانما وقع رجبيا كما افق به ابن الصلاح في ان
 وهبني مائة فلان فان شرطها ان ينفق رجبيا فانتهى على التراضي ليقبح الزوج
 منها بان ما صدر منه مجرد تعليل لا معاوضة فيه البتة بخلاف صورته فان
 لا دليل على انتفاء المعاوضة التقديرية عنها بل لا دليل على وجودها
 فيها ومن لانها النورية عند انتفاها لا وقوع وليد عدوله عن مخاطبة
 الزوجة قرينة على عدم الادة المعاوضة لاعم فلو لا شرعا فلا ينظر اليه في
 الحاضرة ولا في الغايبة لا قضا المعاوضة النورية كقضاها لمكانها انتفاءه
 اظهره ثم هذا كله ان لم يبدع يعني والام شرط النورية مطلقا لانها نص
 في التأخير حتى في التعليل الذي فيه شبه معاوضة **الشرط الثاني** ان
 يعلم كل من الزوجين ان العقد المبرم منه ولو ضمنا كان يطلب منها المبرم منها
 وهو ما يتقرر له منها فيقع بانها وان لم يكن لها عليه الاخصاء فلا
 هذا طريق في البراءة من الجهل ولم يرد في ذلك
 السداد او حيلة الزوجة فلان يقع الطلاق اصلا وان علمت بعضه وكذا لو
 علمته الزوجة وجملة ثلث يقع مائسا في وقول الله عز وجل رجبيا غلط وذلك
 لعدم صحة الابراء من جميع فلم يوجب الصفة المعلق عليها لان البراءة المعلق
 عليها ليست مطلقة بل **شبه في ذلك** الشيء المخصوص ولم يصح في كل ذلك ولم
 يوجب المعلق عليه واقفا جملة الزوج وحله فلا يقع انقضاء كما افق به الشرح
 البين في والولي ابو زرعة وكلام ابن الرفعة والسبكي وغيرهما يصح به
 وعلمه الولي بما ذكره ويوجه بان الاول المعلق عليه ثمة المعاوضة
 التقديرية لم يوجبها له وحده مطلقا الا بالانقضاء لبراهة الامة فلا بد
 من الاصل انه ينبغي وقوعه رجبيا وان سبعة الزر كشي في طلاق الوقوع
 من اقتضي كل من الزوجين بانها وذلك لان جهله وحله لا يمنع صحة ابرائها
 فوجد المعلق عليه ووجه ان دفعه مع قوله فوجد المعلق عليه لما قرئ
 ان المعلق عليه ابراء في مقابلة عوف وعند جهل الزوج لم يوجب هذا
 الا بامتناعه اذ شرط المعاوضة علم المتعاقدين ويفرق بين هذا ووقوعه

كذا هو

الزوج

رجبيا

رجبيا سواء علم ام جهلا فيما من عن فتاوى القاض ان لم يلم يذكر المبرم منه و
 لا نواه كانه ما ياتي به بحسب تعليلها وجود مطلق البراءة وقد وجد موقع
 رجبيا وان حصل الزوج في نظير طلاقه المعلق مقابل اذ لا معاوضة وهناك قد
 ذكره فكان معاوضة تقديرية وهي تقتضي علمها كما تقر وعجيب منه انه قال
 عند انتفاء النورية ان القول بان وقوع رجبيا حينئذ ماخذ ضعيف مع وجود
 المعلق عليه وهو صحة البراءة فقد ناقض نفسه اذ لا فارقا ويؤيد ما ذكرنا
 قول الزركشي وغيره من ان شرط الطرح الصريح والروضة في الوكالة عدم علم
 المبرم اذا كانت الابراء في مقابلة طلاق والا اعتبر علمه لانه يوجب المعاوضة
 فخص كلامهم بالمعاوضة فيه واملا اقتضاه كلام جماعة من وقوعه بانها
 عند الجهل بمهر المثل فخصه بجهل او من ثم قال المحقق ابو زرعة ولا يقال
 هذا اطلاقا صومنا مجهول فيقع الطلاق بانها بمهر المثل لان هذا التعليل على
 ابراء مخصوص ولم يوجب ولم يقع المعلق في ذلك بمصنفة عقد وانما وقع بمصنفة
 تعليل في **الشرط الثالث** ان يعلم كل من الزوجين ان العقد المبرم منه ولو ضمنا كان يطلب منها المبرم منها
 وهو ما يتقرر له منها فيقع بانها وان لم يكن لها عليه الاخصاء فلا
 هذا طريق في البراءة من الجهل ولم يرد في ذلك
 السداد او حيلة الزوجة فلان يقع الطلاق اصلا وان علمت بعضه وكذا لو
 علمته الزوجة وجملة ثلث يقع مائسا في وقول الله عز وجل رجبيا غلط وذلك
 لعدم صحة الابراء من جميع فلم يوجب الصفة المعلق عليها لان البراءة المعلق
 عليها ليست مطلقة بل **شبه في ذلك** الشيء المخصوص ولم يصح في كل ذلك ولم
 يوجب المعلق عليه واقفا جملة الزوج وحله فلا يقع انقضاء كما افق به الشرح
 البين في والولي ابو زرعة وكلام ابن الرفعة والسبكي وغيرهما يصح به
 وعلمه الولي بما ذكره ويوجه بان الاول المعلق عليه ثمة المعاوضة
 التقديرية لم يوجبها له وحده مطلقا الا بالانقضاء لبراهة الامة فلا بد
 من الاصل انه ينبغي وقوعه رجبيا وان سبعة الزر كشي في طلاق الوقوع
 من اقتضي كل من الزوجين بانها وذلك لان جهله وحله لا يمنع صحة ابرائها
 فوجد المعلق عليه ووجه ان دفعه مع قوله فوجد المعلق عليه لما قرئ
 ان المعلق عليه ابراء في مقابلة عوف وعند جهل الزوج لم يوجب هذا
 الا بامتناعه اذ شرط المعاوضة علم المتعاقدين ويفرق بين هذا ووقوعه

فابرائه وقع رجبيا وان علم لان قوله رجبيا نص في رجبيا والتعليل عن الادة

المعاونة المتضمنة للبيوت وحيث استوطنا عليها فادعت الجهل بالجهل منه
 في قولها ان الركنين عن بعضهم ان الارحج نقدر نقدر في المعنى كاختلاف
 المتعاقدين في دعوى العتق والفساد والتحقيق اخذ اسن فتاوى البقيتي
 انه ان صدقها فلا طلاق في الظاهر وان كان بينهما من قبل بالبيوتة بنواخذ
 بها كما ياتي نظيره عن الاذري وفيما تدعى عليه بقا الميراث في ذمتها
 كمنس منها ما يقتضي سقوطه لكنها ادعت ضاده وهو ان في ذمتها والاعادة
 في مثل ذلك نقدر نقدر في المعنى والمطلوب لها عليه بشي واما اقتضا
 ما مر عن الركنين عن بعضهم لكن قضية كلام المصنف بقدرتها ان كانت من
 في غيرها ذلك فتعلا ليه وبقا فقه نقدر في عقد الزبلي ان زوجها الذي
 اجبارا وبها صغيرة صدقت بيمينها انما لا تعلم قدره فلا تقع البراءة وان كانت
 حين العقد بالغة عاقلة صدق الزوج بيمينه في علمها فقد بره حجة ابرائه
 لان الصغيرة يفتقر عليها بالصدق اقل من الكبر قال الفري وهو واضح
 في الشبهة اما البكر المجبرة فانزلت الحال على علمها لم تصدق والامد وقت
 والى ابراهيم دين ومرتبة من ابيه وادعاه الله لم يعلم مقدار صدق بيمينه خلاف
 ما لو قرضه هو فان المصدق بيمينه هو المصدق من انه يعلم انتهى وشبهه
 زكريا في اختصار ادب القضاة في ما حاصله ما قاله الزبلي والفري حيث قال
 ان ذلك الحال على علمها بقدره لم تصدق والامد وقت بيمينها كان زوجها الا
 اجبارا وبها صغيرة فلا تقع البراءة انتهى فادعاه الله من ذلك الحال على علمها لم تصدق
 شيئا كانت او بكرا ومعي لم يدل على ذلك صدق بيمينها كانت او بكرا
 ان تكون الزوجة مطلقة القرف فلوقال لصغيرة اوامة او شقيقة ان ابراهيم
 من صدقها فانت طالق فقامت ابراهيم لم يقع بيع املا كمنتهى الولي عن شحنة
 الامام المصنف واعتملك لان الصفة المعلقة عليها وبها الا بر لم توجد فلا طلاق
 قال اعني المصنف وقد صرح بذلك الخوارزمي في الكافي واخر المصنف وقد رينا
 ابا البقا السبكي يتوهم ما ذكره فاطلع السبكي وقوعه ههنا جيبا وقال ان
 التي السبكي كان ينبغي به ولما قد ثبت على الساميين كاختصاص في وغيره لا يتم
 يتوهمون ذلك وليا كان له ولا يقع الطلاق هنا املا لان الصفة المعلقة عليها

بشيء ان

وبه

وبه الا بر لم توجد فلوقال له ان اعطيتني الف فانك طالق فبني احتمالا في
 ارجحها لا تطلق بالاعطائه لا يحسن به المصلحة وفارقت الامة بانه يلزمها بعد
 المثل بخلاف السبكية والثاني اسدخ الاعطائه مع الايمان فطلقا رجبيا
 انهما لم يمتد وقياح احتماله هذا الضعيف اسدخ طلب الميراث منها الى طلب
 التلظ به فيقول رجبيا وهو وجه التوهم السابق ولا يرد على ما رجمه من عدم
 الوقوع انه لو قال له خالتك على الف فانك تبت وقع رجبيا ولا مال وان لم
 قبل لم يقع شي لان لا تملكها هناك انما الصيغة تقتضي القول واستدراك
 لو وقع الطلاق خلافا لجزم المطلب كالا ما في موضع بانه لا يقع مطلقا مع جرم
 في موضع اخر بالمعتمد السابق وجمع البقيتي في عدم الوقوع على ما في الخبر
 الزوج سفهها لان لم يبد له الا في مقابلة مال فلم يقع والوقوف عند القول
 على ما اذا علم انه لم يقع في مال واذا ابرائه وهما عالمان فاذا في ابوها
 انما تحت حرم وحكم له بذلك حاله بان ان لا طلاق خلافا لفتا الاذري
 فتوقعه رجبيا لعدم وجود المعلق عليه وهو البراءة الصحيحة فلم ان
 ادعى الزوج رتبها بانته منه في الظاهر كما اتفق به الاذري مواحدة
 له باقرام المصنف للبيوتة **الشرط الرابع** ان لا يتلف بالدين الذي علق
 على البراءة منه حرك كانه لما قد منه انه لا يد ما البراءة من جميعه وانه متى بقي
 بيمينه لم يوجب المعلق وحيت فاذ قلنا بالمدح وهو وجوب الزكاة في
 الدين وانما يتلف بالمال ولوهذا انما اقتضاه كلامهم تلف شركة وكانت
 الصدقات انما باحاطت على الحول لم يصح البراءة من مقدار الزكاة فلا
 يقع الطلاق المعلق بالبراءة منه لانه لم يوجب المعلق عليه وهو البراءة من
 جميعه وقد قال السبكي متضمن كلامهم انه الاضاف على كون ربع عشر الدين
 في ذمة المدين ويجب ذلك لا يور لا يشبهه لكثير من السلف في الدعوى بال
 لصدق والديون غير ان له ولاية القصد لاداء الزكاة فيجوز في الدعوى
 واذ حلف فحلف على بقائه الا ان وانه يستحق قبضه ولا يقول انه باق
 له واما فتا اسما قبل الحضري وابن ابي عقامة قاض قضاء الدين بالوقوف
 بلا مباح البراءة من البعض الميعة الذي ابرائه منه لا تصد ببراءة الذمة من

حق الزوجة وقد حصلت فمقتضى ما يشبهه للوقوع لما سلف الطلاق معلف
بصفة هي البلية من الصدق ولم يوجب وعي الاول قال بعضكم بتبطل البراءة
منه اسلم الا لم يشع بها الا في مقابلة الطلاق وقال بعضهم يقع البراءة
فقط لا يمتددة لم تنطق بشرط لفظي دون الطلاق لعدم شرطه وهذا هو
المعتمد في علمهم فاما مروي ساقى وحيث قلنا في ما لا يقع طلاق فقال الزوج براءه انت
طالق لم يبرأ طوالة والحق فيها كما قاله الزركشي انه ان علم ان الاول لم يقع وقع
الثاني لانه انشاء وان جهل فظن وتوهم احتمال الوقوع لان الظاهر الاستدلال
واحتال عدمه لان القرينة قاضية بانه بخلاف الاول وقوع
ويؤيد هذا الثاني قوله في قول السيد لمكانه وقد اعطاه المصنف الاخير ذهب
كانت حرم بان انه مستحق لم يقع براءة خذ لقضاء القرينة بانه انما اراد
الاخبار بما وقع الظن بصحة العوض وقوله بشرط عليه عقد في عقد
فان لا بشرط فان طلاق وم الوفا به لم يقع والا مع على الامع ولو قيل
له اطلقت امرتك فقال نعم طلقها ثم قال انما طلقت ما جاز طلاق وقد
اُفقيت بجلالة وكذبته الزوجة صدق بقرينة كان مخاصما في لفظها اطلقها
ثم قال والله ثم ذكر التاويل في التفسير في هذه والاولى بين القرينة
وعندهما هو ما نقله المتأخران عن الامام وقال انه توهم لا يابى به وقيل
بصدقه فيها مطلقا وقال الزركشي وهو المنقول ويؤيد الثاني ايضا انما
ابن السلاج فيمن طلق زوجته حيا ثم جاءها من كسب طلاقها فقال
له الكاتب وهو لا يعلم ذلك قد طلقك على باقي صدقك فقال له وتبلى
مريد الطلقة الاولى لا انشاء اخرى بانه الخلق باطل ولهم رجعتها في العدة
وبعد في ان الخلق انما وقع من سبابة له وظاهر ان الخلق في مسيلتنا
فيما اذا قال انت طالق فلا بد له انما اذا اراد الاخبار فلا وقوع باطلا فظن
او الانشاء يقع باطلا وظاهر ان طلاقا وقيل ان ما تعرف من التفسير اقتار في
وساعة فيمن قال انما ابرأ نفسي طالق فقال له انما ابرأ نفسي طالق
بانه قوله انت طالق كلام متجزئ ومن يقع به الطلاق ولا يقع ترتيبه على حقيقة
الابرا ولا على اللفظ به فانه لم يلفظ على شيء بل جزم ما به انتهى ويتعين
جمله

جمله في ما اذا علم انه الاول لم يقع به طلاق فلا فاما اذا طلق وقومه لما سلف **المسئلة**
الاربعة ان يقول طلقك ان ابرأ نفسي من صدقك فتقول ابرأ نفسك منه وحكمها كالاول
فيقع عند اجتماع تلك الشروط باينها وعند اتفاق احد من تلك الشرط لا يقع شيء على ما سلف
المسئلة الثالثة ان يقول ان ابرأ نفسي من صدقك طلقك فتبني به منه فلا يقع عليه براءة
شيء ويوجب به بان قوله طلقك في هذا التركيب يفهم الوعد بانه اذا وجدت البراءة
بلفظها بعد ذلك فليحاط به انشاء البتة ثم لو نوى به معنى انشاء طالق اعطى حكمه فيما اذا
مد في الاولى منها فانه لا تطلق الا ان وجدت تلك الشروط وان طلقك عند وجودها
يكونه باينها وانما قول الكندي في طلقك انه دخلت الدار وفي حال من غير تعلقها وفي
ان دخلت الدار طلقك لا يكون الا عند دخولها فخطا قال السكاكيني انما هو انما في الاولى
الوقوع عند الدخول لا قبله وفي الثانية عدمه الا ان نوى بطلاقك معنى ان تطلق
فيقع عند وجود الشرط **المسئلة الرابعة** ان يقول انما ابرأ نفسي طالق فتقول
ابرائك من غير ان تذكر البلية منه ولم تقول براءة من شيء من ان قصد الزوج التعلق
بها وجود براءة منه لم ينفذ او على غير ذلك فليحاط بالبراءة طلقت رجعتا وان لم توجد
براءة منه لم ينفذ وان اطلقك لم تطلقك كما ان نوى العز الى او جري عليه في الاقرار لكن
ظاهر كلام الجان رعدة بخلافها فانه انما هي من قول ان ابرأ نفسي طالق فتبلى
ابرائك الله بانه ليس بخلع او لا عوض فيه معلوم ولا مجهول وانما هو تعلق على
لفظ البراءة فانه تعلق ببراءة طلقت ولا يبرأ من شيء وان لم يلفظ بالبراءة وانما
قالت ابرأك الله فلا يقع الطلاق المعلق لعدم وجود الصفة وان كان قوله ابرأك
الله كناية في البراءة لعلك في البيع لكونك ليس هذا البراءة حقيقيا وانما استلحق على
اللفظ خاصة ولم يوجب فلا يقوم مقامه ما يودعي معناه انتهى اللهم الا ان يحمل
على ما اذا قصد التعلق على غير ذلك فليحاط بالبراءة وانما حملت على ذلك لانه معتبر
وتحملهما صريح في عدم الوقوع عند الاطلاق والاصح ان يقر على المحتمل ثم
ما قاله في ان ابرأك الله كناية ورب عليه ما ذكر من انه ابرأ حقيقيا فلا يقع به
الطلاق المعلق بالبراءة طلقك والاصح ان يصرح ببراءة الله بانه لا يبرأ به
الله الا وهو يبرأ ولا كذا الله بملك الله وعجيب من شيطان كذا حيث جري في شرح
الروض كالمثل واصل في صراحة ابرأك الله مع انشاءه في فتاويه لا يجرى عنه فيما



وبنها مجرد رضاها في الحال بتأخيرها أو تلفها بتأخيرها لكن فان عداها
 في تلك الحال وشبهه ان لا يكتفي بتلفها اخرجت في وقوع الطلاق لا بالبدن وجود
 التأخير وهو المبرور في الحال لئلا يفتقر لان المعلق عليه وجود التأخير لا يفتقر
 به فلا تعلق له بالمعلق بل بالمطالبة ويكون علقا الطلاق بشيئها بالبرهان
 المذکور فان وجدنا وقوع الاطلاق انتهى وهو محمول على ما اراد الله اما اذا اطلق
 طلقها ما قاله ابن الصلاح من الاكتمال برضاها حال تأخيرها فحقا البتة ينظر
 حيث قال فيمن اشهدني ابراهيم وخبه من صداقتها هو كذا او امرت انها لا تفتقر
 عليه وقام حقوق الزوجية وتبرعت بالانفكاك على نفسها منه سنة من عین جوع
 لا بت طلاق الظاهر منه قوله وتبرعت اسمها او بها بالبرع المذکور من عین جوع
 وحمل عليه ويبعد ان المراد ان الطلاق يقع بعد سنة الا ان يريد المعلق عليه لبر
 عن العداق انما قصود به مساوية لصورة ابد الصلاح او لا فرق بين ما اخرجت
 ما لا علق وبين ما تبرعت بانفكاك بينهما سنة وقد قاله البتة في صورته في حال
 الاطلاق بالاكتمال لانها على التبرع فكذا يقال في صورة ابن الصلاح يكتفي
 بالامتناع على التأخير من صورته او لا بد له لان فيها ان والتعلق بها مع المصلحة
 تمنع التفرقة وتلك فيها هي التي تفتقر التراجيح وتلك لا تفتقر ما ذكره البتة
 لان لم شرط وجوده في المصلحة او كما شرط للوقوع وجود الصفات الثلاثة
 واكتفي في وجود الثالثة اعني التبرع بالامتناع وبما تضمنه في تلك الصور
 اخذوا من عن الاذن في ما ذكر عن ابن الصلاح وقوله القياح انما يقع لان التأخير
 لم يوجد وتلك المسئلة قوله ان اخذت سنين بلفظة سنين فانك طالق فقلت
 اخذتها فانتى بفيف السانفية بوقوع الطلاق وغلطه الشيخ تاج الدين لان
 مراده باخذها التزام ذلك وقوله اخذت سنين من الجاهل انتهى وجهه ان
 وان اقر الامام ان الشيخ تاج الدين انما يفتقره على ان مراده بالاحتمال
 وليا كلام ابن الصلاح فيه كما قرأناه وانما كلامه عند الاطلاق واشهادها على نفسها
 بالاحتمال حينئذ فصدق بلفظ التعلق بلفظ الاخذ فيقع بهذا الطلاق وانما هذا تدقيق
 على مجرد صحة وجوب **المسألة الثامنة** ان يوقع الطلاق على نفسه من اتمام الحال
 وفيه اثنين فمعلوم مما سبق قريبا في مسألة ابن الصلاح وما قبله هو ان علقا



على التفتيش بريدانه تأخيرها بالمطالبة به ملكه عنده اوقت له به طلق رجيا عند
 انقضاء الملك او تلفها بالتأخير ففتحت لرفع طلاقا رجيا لا يفتقر الى اوان
 يفسد الحال مؤجلا على وقت التفتيش الذي ذكره لم يقع لتقديره لا يفتقر به نعم الحال
 يفسد مؤجلا بالفتنة والذي يظهر منها ان تأخيرها تأجيله ح ووقع رجيا لا يفتقر
 او لا عوض لان التأجيل وان لم لا يسمى عوضا عرفيا ولا شرعا فلم يكن
 كالموتة من الدين وان لم يعلق كطشتك على التفتيش صدق ذلك الحال على مدق
 كذا فقلت فقلت وخوفا من بيع المعاوضات ووقع ياينا بمهر المثل لان
 العوض غير مال ولا عين فملكه فكان كالمهر وفارق التعلق فقام على
 ان الطلاق بموصفا ان ابداه الزوج فان كان مخرجا مع فساد الصفة
 او العوض ووقع ياينا بمهر المثل وان كان معلقا ولم يوجد بشرطه فلا و
 وقوعه واما ما تضمنت وقوعه ياينا بمهر المثل بمهر كلام ابن تومس وسن
 ثم قال الاذن في عتبه كان وجهه انه جعل التفتيش عوضا وهو لا يصلح عوضا
 ثم ذكر احد موطن التعلق الذي قد منها وقد كثر له يقع فيها **مسألة**
الخادية عشر ان يقول ان ابنتي ما صدقك فانك طالق فتبريه منه
 ولم يكن لها عليه في نفس الامر صدق لعدم ادراكك ذلك طالق فتبريه منه
 ح بالبراءة وحكمها انه لا يقع بذلك طلاقا المعلق عليه وهو البراءة المعينة
 لم يوجد علم ان الراه التعلق على مجرد تلفها بالبراءة ووقع رجيا ومثما ينتفي
 وقوعه ياينا بمهر المثل مطلقا تغلبا لشبهة المعاوضة المتحالة وجوده
 السنة وهو ضعيف جدا كما سبق واضحا انه لا ينظر لشبهة المعاوضة الا حيث
 لم يكن تعلقا واما ما في اصل الروضة من جميع البيوت بمهر المثل ثانيا اذا
 خاتما على بنية صدقها ولم يكن لها عليه شيء محله حيث لم تشمل العتقة على
 تعلقه الطلاق ورح فلا فرق بين ان يعلم انه لم يبق لها منه شيء وان جهل ذلك
 نظرا لامر حين طلقها على ما في كفها ولا شيء فيه انه يقع ياينا بمهر المثل علم ان
 جهل وبحث الرامي الله اذا علم يكون رجيا كما اطلقه في الوسيط والادكان
 ياينا بمهر المثل كما اطلقه غيره ورواه النووي بان المهر وفان الذي اطلقه المهر
 وقوعه ياينا بمهر المثل في الحالين ويؤيده ان كلامهم في التعلق بالاعطاء

وحصول الشهادة في قل من صوب المعاوضة وان علم الزوجان فسادا وما في
 انكافي في مسئلتنا من ان العلم يقع رجيا وفي الجدل يقع بانيا بهر المثل فضعف وان
 اتفاده ما في اصل الروضة عن الفناء وقال لا ينبغي ان يفتي الله المحق ويؤيده بحسب الرائي في
 مسألة المعاوضة على ما في كنفها انتهى فقد علمت ضعف بحسب الرائي **المسألة الثالثة**
عشر انه يقول ان ابراهيم من قدامك وانما طلاق فترية منه مع سبق اقرارها
 به لثالث وحكمها طلاق قبلها فلا طلاق لعدم وجود المصلحة عليه لان بولت اقرارها
 مانع من وجود البراءة وانما في الاقرار من ان الاصل انه يقع بانيا بهر المثل بالاعطاف
 فضعف ونقله عن الروضة واسلمها انه التعلق بالاب لا بغيره كالتعلق بالاعطاف
 فيقع عند فساد الاول بانيا بهر المثل وانما سر ما الله من ان الذي لا اعطاف هو
 الخلق بوضوح فاسد لكن هذا فيما لا يتحقق فيه اما ما فيه بغيره ولا بد من وجود
 المصلحة عليه من حيث لا يستلزم من ذلك الا التعلق بالاعطاف لما مر انه مع الفناء
 يسمى اعطافا فاعطاف الاول محل الاول حيث لم يدع بطلان الاقرار والى
 بانيته منه موافقة له باقراره ولا يلزم لتعلقه بالاب والى ذلك ما هو
 احاطت شخصيا بعد اقراره سر وفتى على المطلق بالبراءة منه فعلق بها واما ان
 فاقا فانع في هذه الحواشي وقع بانيا وطالبها بخلاف اعتدائه بغيرها
 وانه مطلق يدعي الحواشي وان لم يمانع فيها لم تطلق لعدم وجود البراءة
 المتعلق عليها ولو ادعى الحواشي اخر قصدته والكرت فيعلم بطلان وطالبها
 المحال لاقرار له والزوج لا يملكها في ذلك فلا يتقبل الى غيرها مع انكارها وعدم قبول
 الاستقبال **المسألة الثالثة عشر** انه يقول ان طلقين فانت بري
 من صله في او فابله منه او فقد ابرأك منه فيقول له انت طالق وحكمها ان يقع
 رجيا على ما عزم به الشيخان في رابع احوال الخلع وسبقها اليه القاض في تعلقه
 قالا ولا يلزم من اعداها لان الابر لا يمنع تعلقه ثم جاز انه طلقا طامعا في شيء
 ورغبت بها في الطلاق بالبراءة فاسد كالحرف في جرحها مثل ولا يلزم تعلقه
 او اخر الخلع من قدام القاض في المصريح بما احياه وجزم به الحواشي خلافا
 لما نعه الاسنوي ولحق الحواشي به ان طلق من في فانت بري من صلاتي
 فطلق الحزم لا يبرأ ويقع بانيا عليها مرفوضا عند الاسنوي وابل المكري

في

في ارضاده دون روضه فتناقض كلامه فيه الاول نظر الى فساد البراءة بخرج
 التعلق والى ان الزوج انما وقع طائفا محتملا فيقع رجيا ولا عبية بطلت واجابة
 ان المكري عن محتمل باني طبع الزوج في البراءة من غير اعطاف صحيح في الاقرار لا
 بوجوب عوضا ولا هذا المحتمل لم يتصل ايقاع الطلاق في مقابلة ما فيه الله من البراءة
 التعلق ولا وقع بانيا بهر المثل فتقدم المعاوضة ايقاعها مع احتمال التعلق لها
 واعتكف المحققون الثاني فقد قال ابن الصلاح انه الصحيح وانما ابي الدم انه الذي عند
 التحقيق يجب القطع به وانما الرفعة انه الحق والسكيا انه المقتضى والافان في انه
 المختار والزر كشيء ان ابن تومينا حكاه في شرح النجاشي عن جزم انما وجه الله باني
 بطلب الطلاق فمقابلته فيكون كالمعاوضة فيها شوب جماله منها وكل معاوضة
 فيها شوب جماله منها افسد الموضوع فيها وقع بانيا ووجب مهرها كمثل سوا قبلتها
 بصفة تعلقها ام لا ففي الروضة ادب الباني سوال الطلاق فاجابها فهو معاوضة
 فيها شوب جماله ثم قال وسوا انما بصفة تعلقها كلف ومما طلعت فلك كذا او
 كطلعت على كذا فهو معاوضة في الحالت وشروطها بطلتها في تجلي التواجب وان
 علمت بمقتضى انما في المختص لا يفسد هنا تعلقها لا بيا لا نافي قوله قولها ان طلقني
 فلك الف فيه تعلقك للمثل وتعلقه بطله فلما لم يتطروا التعلق مع ان
 يبطله قطعا بل اوقعوه بانيا بالالف فكذلك لا ينظر لتعلقها الا بيا بل لا يلزم
 يقع على وجه يقع بانيا بهر المثل وكان قاضي هذا ان تقع البراءة لانه ذهب
 بعضهم وكلام الله الصلاح الا في قريبا يقتضيه عاين عن الاصل وساقى ما
 فيه ويؤيده قول التهمة في ان رد في عدي فقه ابراهيم عن الدين انه
 اذ اراد يبرأ لان الابر ان كان عليك فهو كان ردته فلك هذا التواجب وان
 كان استقاما فهو مشروط بكونه بذل الموضوع في مقابلة فبكونه فيكون
 الموضوع من مانع به انه انما وهو صحيح في استثناء هذا من قوله لا يقع تعلقها
 الا بيا شرط والله ان توجه قوله فضا لا يقيع بهر المثل وان البراءة بان سببية
 المعاوضة في الخلع يقتضي ان المسمى لا يلزم الا ان كان مما يقع ابراد البيع عليه
 وتعلق الا بيا الذي مما يقع ابراد ذلك عليه بوجه فلم يقع الا بيا ووجب مهر المثل
 ولهذا اظهر الفرق بينا ونوعه بالالف في ان طلقني فلك الف او تو عه

في جواب

بهر مثل في ان طلقته فانت بري من طلاق في ولا تخالف ما تقر به على المقتدر هنا
 ما روي في الاصل وما يرد من جهة البراءة وان لم يقع طلاق مع انها لم تزل لا طلاقا
 في حصوله وقد سبق منه الرغبة فيها بها ما تقر به ثم انه لما بد الصفة التعليقية
 كان هو المطلب في حقه فلم ينظر له في الطبع ولا تلك الرغبة وهذا ما بدت عليه
 الطلاق ببراءة كان كذلك معاوضة فيها شوب جملة والمعاوضة يورث فيها
 كل من الطبع والرغبة المدلول عليها ببقاء تلك المعاوضة وحري الزكوي فيها
 ليحجبه البقيع غير ابراهيم وهو انه ان علم فساد تعليق الا براءة وقع حيا والاول
 باينا وسد عن البقيع في الحادوية عشر نظيره **المسألة الرابعة عشر**
 ان تقول له بعد ان قال لها انا وهيتي مهر لك طلقك ان الله قد وهبك مهر فيقول
 لها انت طلاق ثلاثا وقد اتي ابنه الصلاح في ذلك بوجع الثلاث لان الظاهر انه
 اتي به جهادا اذ ليعا فليجري تعليق الاستة بالطلاق ولا تنظر معاوضة ومقابلة
 ويولد منه ان نوت بالحبس الاول والا فلا فانه ان لم يعدم اذ اتيها اذ اذته الا في
 في مقابلة الا براءة لم يقع شيء حيا بهذا كله ان لم ترق التعليقية وفي قد وهبك
 ان طلقته فانه اذ قد دلت في فيه ما روي في الثالثة عشر من الخلاف والشيخ
 والامع انه يقع باينا قال وهذا التقدير هو الظاهر من حيث قرينة الحال و
 عليه يبرأ من المهر بما في ان هبة الصداق وان كانت مدينا معقبة وان لم تود الهبة
 اسلا او اذ قد عزم اذ قد عزم مهر لم يبرأ منه ثم ان كان او وقع بالطلاق بحيا
 وقع وان او وقع على لم تود في المهورين علم يقع لانه لم يوقعه الا في هبة لله
 ولم يقبل نفي ملخصا وان قلت ما قاله هنا من الوقوع باينا في نفسها في اثنا
 عشر من وقوعه باينا بهر مثل قلت يفرق بينهما بانها في انما بصفة معاوضة
 فيها شوب جملة لئلا تستعمل في فساد وهو تعليق البراءة لفظا فليزم مهر المثل
 كما مر وما هنا فلم يشمل لفظها في فساد بل هو صحيح منها مقبضي بل لان الفرض
 انها نوت به فاد اجلته في مقابلة الطلاق كان معاوضة منها فيها شوب جملة
 ولم تشمل في فساد فبايت بالمهران معهما ولا بهر المثل **المسألة الخامسة**
عشر ان تقول له طلقني وانت بري من صلاتي اذ لك على الف اذا اطلقها بايتا
 به في الاول كما جرى عليه في الروضة وتبعه شيخنا وقال انه في المهرين الا في فساد
 وفي

بد
 والله

فتاوى

وفي الثانية كما في الروضة واصلا لا فاما انت به صفة الزام وعنه فوجد ان ابراهيم
 اذ لم يقع بغيرها له مهر مثلها **المسألة السادسة عشر** ان تقول له ابراهيم من صدقي
 فطلقني فيقول لها انت طلاق وان صحت براءتك وانت طلاق وحكمها الله ببراءة
 طلقا وان سأل بطلاق فاد طلقا كما ان حيا فاد الله القايح والظواهر من غير صحتها
 ولا نظرية قوله ان صحت ببراءتك لانه مجرد تعليق على صفة واسمه اذ مع بقاء وانت
 طلاقا وحجبه فيه الرافعي فقال ومكانا انما تعلق بها قصد جعل الا برعوضا عند
 الطلاق ولذلك ترتب سريان الطلاق عليه فليكن كما قالنا طلقني وانت بري
 من صدقي فليكن والله ان تفرجها وانت بري من صدقي شرها فيبقى الزام عوض
 في مقابلة الطلاق ولذلك وقع باينا ببراءة ان صحت تلك البراءة والا لم يبرأ وما
 ابراهيم من صدقي فطلقني فليح في ما يدلي على شرطية ولا الزام عوض فليكن
 المعاوضة لفظا وتعليقا وعند خلوصها الزوجه عنها كذا لا يمكن السنونية
 ومجرد قصد هاهنا الوضعية مع عدم دلالة لفظها عليها لا يورث وترتب السؤال على
 الا براءة لا يثبت ذلك وما المانع انما يراه اسد ببراءة حيا ببراءة فاسد الا ببراءة
 بالطلاق وهذا لا يثبت ذلك عوضية بوجه فان يقع ما قالوه وانما بحث الرافعي
 لا يبعد به لضعفه كما علم مما جرد له ومن علم حذفه من الروضة نعم ان قصدت
 الوضعية التي ذكرها الرافعي وصدقتها الزوج اتمه بحث الرافعي حيا في بيع باينا
 بالبراءة والا بهر المثل لان ما انت به حينئذ نظير طلق ببراءة من الصداق
 ولو قال طلقك فابري من فتيان عكسه السابق وقوع الطلاق ارحمها
 انما شئت ابراهيم فاد شئت لا يبريه ببراءة صريح في الاقرار وبيا في لفظه نظير
 بحث الرافعي وجوابه نعم ان الله ذلك لم يطلق الا اذ ابراهيم وحيد او تحت
 براءتها بايتا والاقول **المسألة السابعة عشر** ان تقول له ابراهيم من صدقي
 عليك بالطلاق او بشرط الطلاق او على ان تطلق او بالصلك واراد في به
 الطلاق وحكمها الله اذ اطلقها في محلها التواجب بايتا وبري وكان الوقار
 قلت فبيد لا يبرأ من الله في مقابلة الطلاق فيقول البراءة الزام الطلاق
 ذكره الخوارزمي وفارق ما من عنه في الثالثة عشر من الميونة بهر المثل
 لان ذلك يحذف تعليق الاصل البراءة فلم يحذفها منه وجب مهر المثل

ونصف النجاشي مع شرط برادها منه بديل البراة في مقابلة الطلاق وذكر
 الشرطية ونحوها تخفيف تلك المقابلة لاثبات جعلنا الاجل عليك وهو
 المقيد غالبا والمقيد كذلك في مقابلة الطلاق واسقاطا وقد ينظر في
 اليه في مسائل بحسب قوة المدرس فالقول فيه تقديره ونظر لا يدرى في البيونة
 بقوله قبلت ويوجه بأنه ليس من مراح الطلاق ولكن كناية او كما احتمل الطلاق
 احتمل الاظهار وهذا ليس كذلك لان المتبادر من قبله هنا قوله البراة واما الطلاق
 فلا يتبدل ردعواه بقوله البراة التزام للطلاق لا يبيد لان البراة لا تفسخ وقوله
 وكان هذا هو وجه قوله الاخر هي عقب نظيره وهذا ان مع كانه محله ما هو بغير
 التعليل في المبدأ وله وفيه ما فيه انتهى فاشار بقوله وفيه ما فيه الى ما ذكرته
 من التوضيح كونه كناية ايضا واما ما ذكره اول من البيونة والبراة فاقدم عليه
 التوكيد واثبت ما بعد كنهيهما البيون هو المعتمد كنه محله فيما يظهر ان نوت المقابلة
 القاطنة لها فاما ما اذا اثبت بذلك التعليل او لم تنو شيئا فاذي يظهر ايضا
 انه يتاخر هناك ما هو في الثالثة عشر لان لفظها يقتضي ذلك **الباب العاشر**
 ان تقول لعطفي والله على يديك من صدقي او اضمن الله برأيتك من صدق
 فيقول طلقك والادعي يظهر ان حكم هذه المسئلة الثلاثة حكم الخامسة عشر
 بل حكم الاول امرح في الالتزام من تلك فمقتضى كل منها ثلاثة خلا فاما في الاصل
 حكمها من السؤلة بالبراة الصحيحة والا فبهم المثل وقد صرح في الروضة في
 طلق والله على الله او لا اضمن الله الله او اما الثالثة فهي كنهية اذ لا فرق بين
 طلقني وانتعري من صدقي وطلقني وابرايتك منه وليست كطلقني واعطيتك
 الفاضل بغير رعيلا ولا واعطيتك ومع فلا التزام فيه خلافا لبرائك وهذا
 معني فرق الروضة بينه وبين اضمن الله الله فان لفظا الضمان يعمر بالالتزام
 بخلاف الاعطى **الباب الثاني عشر** ان يقول انت طلاق على تمام براتي من صدقك
 او براتي منه وحكمه انه كقولها طلاق على اني اعطيتك كذا اني ابرأ نفسي فاجلس
 التواحيب براة معصية بشرطها السابقة في الاولى طلقت بابنا وبري والام
 تطلق **الباب الثالث** ان يقول ابرأني من صدقك وانا اطلقك فتقول ابرأيتك
 من صدقك فتقول طلاق او طلاقك معصية براءك او براءتك اوانا معصية براءك وانت

طالفة



طالفة وخبرها ايضا انها تطلق في الاولى رعيلا وان لم تقع البراة لم يرد صدق الطلاق
 في مقابلة البراة فلا تطلق الا ان معصية البراة وكذا تطلق في الاخيرة اضمعت وال
 لم تطلق ولا ما وقع هناك رعيلا كذا الصادر منه او بعد بالطلاق او البراة ومنه النجاشي
 البراة من غير ان تقابلها بموضع فصحت ونحوه في الطلاق وعندها فلا طلاق كانت
 لا في مقابلة شيء البتة واما الثانية والثالثة فلهما تفصيل وتقدم قبله ان
 يبعد مجيئنا الرأى السابق في السادسة عشر لان نعم ما شعر بالوهمية نعم
 ان قدمت من قوله ابرأيتك وانا اطلقك الوعد باقاع الطلاق فاما مقابلة الاولى
 فصحت فنزل الا برأ في مقابلة احتمل خلا مما مر عن ابن الصلاح في الرابعة عشر
 وتوجهه باينا ان صح الا برأ ولا يجر المثل سواء اقرع الزوج على ارادة ذلك
 ام لا وبعد المحمل في المحب الطبري وغيره بالوقوع باينا ان معصية البراة
 لكنه ضعفه لوضوح الفرق بين ما هنا وما مر عنه ابن الصلاح لان الزوج لم
 يات بما يات في تعديها بل بما يحمله وهو قوله انت طلاق اي في مقابلة ابرأيتك
 واما هنا فاتي بما يات في قصد صدق الله اليه الى تعليل الطلاق على وجهه كما ياتي
 وهذا الامارضة فيه البتة فينا في قصد ما هنا المقابلة المستخرجة للمعاوضة فلم
 يجر على ما قصدته فلي تعدها اذ لا يتك به الا اذا اجابها الزوج بما يحمله ومنه قد
 لو ارد به التعليل على الا برأ او حمله عوضا لا سببا قبله وتوقف على جوابها كما ياتي
 وكما ما ذكرته هو لم يحط قوله الى زرعته انما ما ذكره هنا لا يحتمل الطلاق بموضع
 اصل انتهى وان دفع ما في الاصل هنا وفيما بعد مع ما فيه مما يوافق التناقض وان
 اراد بقوله طلاقك ببراءتك او معصية براءتك استينا في عقله لم يستل على
 ان يقع طلاق في مقابلة ابرأيتك ببراءتك او معصية براءتك لان اللفظ يحمله فان
 قلت كافي كما تدعى مطلقا على صدقها وقدر يري منه وان لم تقبل لم يقع شيء عليه
 محمل كلامه من طلاق لا فتا في هذه الصورة بغير الوقوع وان اراد به التعليل
 الطلاق وعلى معصية ما جاز من الاول بما قبل ايضا وح فان لم يقع فلا طلاق وان
 وقع لوجود شرطه السابقة في الاولى وفي وقوع الطلاق رعيلا كما افتاه البيهقي
 بما قاله لان الا برأ قصدت منها معصية فلي ببراءته لزوج طلاقه بموضع فلي
 ولا تقدير يراعي ما علمه على مجرد صفة وان شئت ما لو عقدت بنحوه فقال ان وقع

هذا المقدم في طالع ولا يتغير في ان مثل هذا يقع ربما عند وجود الفضة قداوان
لم يتعدى الله تعليق الطلاق بالعدة والما قبل من نكته مقابل ما صدر منها وقع حيا
وانه قد لا يبرأ لانه يجوز ولم يعلق فيلزم قوله بولا تلك او بعبارة انك وانما الطلاق
وانه لم يتعد تعليق ولا يتغير في الطلاق قوله على التعليق فلا يقع فيه عند عدم صحة
الابرا ولا سبيل للوقوع باننا بعد صدور ابرأ بما فيها ولا عوض ح يتبع البيوتة
انما لم يخصصوا وطقة تلي هذه الخلق ابوزرعة فقال ما حاصله سلبا عما يتلقى به
اهل مكة وهو ان المرأة تقول لزوجها طلقني فيعبر به ابرأ في فقهه ما مر بها
برأة مغيرة صحته ثم يقول لها طلاقك بولاك مع ان هذا المشهور في المخرج
حيث لا ينفون غيره ومن ثم انما المخرج الطبري بانه يابن بياريا على ان ما حذ
البراسة الاشهر ان في حال الله على حرام وقد اجاب البليغ بما حاصله اما
الوقوف به جليا او عدمه فاجبت بان المتك في ذلك وقوع الطلاق في جميعا فانه
طلاق يتبع لم يوضع فانه لما ابرأته البرأة الصريحة لم يبق في ذمته شيئا
ولو شام لم يطلما ولم اطلما كان طلاقا بغير عوض فلا وجه لكونه بانيا وهو لو
سبق منه الوعد الصريح بانه يطلما لم يلزمه ذلك ثم استدل على انه لا يلزمه
الوقفا بالوعد وان صرح به بالنص وكلامه في التعليق ثم قال في غاية ما في كلامه
انه فاهم ما قوله كما ابرأ في جوابي قوله طلقني انما طلقها مشوقا كما ابرأ بها
ولله خذها بيد الله او يد الله بعد ان كان عزم على طلقها انما في مكانه الاخر
وكل ذلك يتبع تعليق الطلاق على الابرا فكيف جعل بموضع ويحكم بكونه بانيا ولا
يصح فيها هذا كما قاله الرازي لان ذلك لله بحكمه النطق بان يريد بجلال الله تحية
وجراهم من علقه بالطلاق وان كان كناية قلنا فنزل ابرأ في اشهره من
شبهه ولا ما هذا فلا يجوز الطلاق بموضع صلا لان ليس بمطلق ابرأ ولا
اقترب به اعطاه مال ولا تملك له وتقدره طلاقا كما في بولاك والابرا ولا
تتم له لبيته ايا انه كما في حال الابرا الذي يقع به بالطلاق الذي طلبته
وهو مقصودها ويحكم المصداق اي كانت مع ابرأ كما علم يختلف عنه بل مجرد
ما ابرأ في طلقك وتلما لم يبق الى اشهره في نصف ادمج قد مشهورة لا تحتملها
اللفظ لا يبيد شيئا وهو لو صرح صرا بالطلاق على الابرا المتقدم فقال علقك طلاقك

على الابرا الصادر من مسلم يكن تعليقان لم يكن الا بغيره مثلا بالابرا المتقدم وشبهته
تعلقا لا على وكيف يصح التعليق على الما فيه ومثلا ما كنت ابرأ في طلاقك
التعليق فيه على مستقبل وهو بغير ابرأ في الثاني في فقهه ابي ابيان في
ظاهر الثاني ان ابرأ في التبيين في الظاهر صادق لم يوجد الا بعد التعليق
مقدم الطلاق مع الابرا الذي لم يبين غير يعلق به وقد مر جوابه بانه لو نوي
الطلاق لم يطلما بغيره ثم يقع اذ لم يوجد الا بنية مجردة وهي لا تقع في طلاق هذا
لو خالفها بغيره بعد ان ابرأ منه فانه يقع باننا جزمنا عند الجمل وعلى خلافه في
مع العلم بانه ثم خالف على فقه المهر فقد طلق بموضع وان لم يكن بوقته لبرأة
ذمته فوكله بموضع كآدم وهو ينفك للبيوتة ولا يعلم الفساد وهذا هو
يجعل المهر عوضا وانما جعل البرأة المقدمة سببا للطلاق وذلك كجعل طلاقا
بموضع بل هو تبرع منه عليه فقدم ابرأ بها فلو قال اريد به تعليق الطلاق على
ابرا كما من التعليق وجعلته عوضا لا سببا فيلزم ان يشترط في ذلك لاحتماله
وتوقفت عليه جوابا فان احاط به وقع بانيا بها المثل وان لم يجبه لم يقع
وانما جعل الشفاعة كالا وهو باننا طلاقا في موضع انما طلاق لولا ان طلاقك
حلفا بانطلاق اعقاد على طرف البعد او بغيره انما يجعلون هذه اللفظ متعلقا
بها وذلك في قوله والله لولا ابوك لطلقك لان اللفظ يشاع به وتقتضيه اذ هو
بغير الطلاق بل لا يفي لولا ابوك لطلقك ايا ان لم يكن الامر كما ذكره مما ان
لا مانع من طلاقك سوى ابرأ في الطلاق لا يرم في ابرأ في طلاقك وعلا بانه
ما في هذا اللفظ وقع فيه فقه اخرج الى تقدير وهو لا يخرج اللفظ عن احوال
المعقبات لمراد بخلاف بولاك فانه لا يحتمل التعليق بوجه بل هو او صرح به في مثله
بحال فتبين ان كيب ذلك اللفظ كيف قدس بها لا تشاعك ولا ينافي هذا ايضا
اعتمادهم على فقه البعد او بين ان لا كما في اننا طلاقا لا دخلت اليك في الشفاعة
شاعك هذا العرف اذ المفهوم من لا دخلت في هذا التركيب منها من القول
اذ لا في المصداق كما في طلب ترك ذلك الشيء وانما يختلف مدلوله اذ ذلك للشرط
وهذه للشيء لكن انما ترك في المعنى وهو مطلق فيبطل ذلك القول فتد ان المعنى
في الجملة بخلاف بولاك فانه يقدس فيه المعنى المطلوب واستعمال المعنى في المعنى

باني لفظا كان ويؤيد ذلك اما الالهي عند اختلاف الوضع اللغوي والعرف
 بوجوه اوله والامام والعرف الى بوجوه الثاني وعليه فشرطه ان يرجع
 العرف الى اللغة بتأويله فان الوضع الشرعي والعرفي ليس متباينين المختار
 بل هو بجان لغوي اشهر عند اهل الشرع او العرف فان كان السابق الى الفهم
 من اللغة غير السابق اليه من العرف هكذا افرح ولا ريب ان جميع الامور في القوف
 المزدولة (المردودة) من اللغات اصطلاحية ومقتضية العرف في جانب
 لا مانع من رده الى اللغة بتأويله لم يتب عليه شي من ذلك وقد ظهر بما بسطته
 انه لا وجه لوجه الطبري ولا تشبيهه بمسئلة الخدم مع ان كلام
 الرافعي فيها ضعيف ولقد ضعف نظره في هذه المسئلة وتاويله اهل بيده
 على ما لم يزل الله به من سلطان وما نقل عن شيخنا البليغي من الوقوع في حيا
 ضوايح وما نقله عنه من عدم الوقوع املا بعيدا وكيفا لا يتبع مع اخباره بوقوع
 طلاقه فان الخبر في مثل هذا شائع اطلاقا في شايعة ومطردة انتهى ما وجدنا
 وهو موافق لما في ان لا وجه لوقوع بانيه وانما قصدهم الرجوع الى اللغات
 في الاصل ما حاصله ولم يخطر ببالها احتمال ارادة الرافعي اطلاقا في
 وحذف هذا شايعة لغة وعرفا فتدقيق لفظه به يفيق الشبهة فاجاب بان وجهها
 بطلانك بوجه قولك ان اللفظ في مثل كتابك انما هو في يد من هو عين
 الخوارزمي في انك عن يد ابي عليك بالطلاق مع انه قد يلفظ بالطلاق
 الا بغير معنى فظهر ان اللفظ متحمل لا محالة بوقوع الطلاق وهذا الاحتمال هو
 الذي اذعني اليه الطبري بشيوعه عن عرف اهل بيده فنزلت حديثا في هذه منزلة
 اتيته بدلالة العرف وما سبق من سوا الله منها البراءة ليلفظها فانه الواقع بيننا
 اصل مكة كما هو في سوا البليغي وحذفه من سوا الولي اخصا له وقد مر حوا
 في نيت طائف ولي عليك الفاعل يستفاد منها استيعابا بان يقع رعييا وان لم يقبل
 الا ان اراد به ما اراد بطلانك بانيه وصحته فاما ما بينك بالالفاظ وهو انظر
 وجه ما مر عن الحب ولا شك ان ارياف المقام حلا فيه لان العرف كما قال الرافعي
 لا يقدح في ضبط خصوصيات مثل هذا نعم لو افقت الزوجان على ارادة ذلك وتبع بانيه
 انتهى وقدمت ما يرد ذلك جميعا ولا يتبع بانيه وانما اتفقا على ارادة ذلك وكيفا

ينظر

ينظر لارادتهما ذلك مع ان الزوج لم يحبه بما يطالبه كلامي بل ولا كما يحبه كلامها
 فلفت تلك الارادة وبهذا النفع الفرق بيننا هنا وما ذكره عن الخوارزمي لانها
 ثم صحت بربط الطلاق بالبراءة فاجابها بما يحتمل ذلك ولا يظن ان سواها
 لان ما اتى به بعد من قوله طلاقك بانيه انما هو بوجه بانيه في النظر الى
 ذلك ومن ثم لا فرق في جميع ما مر عن البليغي وان كان عده بانيه ما سبقا منه
 وعدها بالطلاق اذ اريد له وبين ان لا يسبقا منه ذلك كما مر في سوا الولي
 وليا هذا املا متطابقا في وجهك كذا في سوا حواله الى هذا احتمال لغوي
 احتمالا طائفا لظنك بكذا في طلاقك بانيه ثم قضيت كلاما لولي اياه
 عند الاطلاق في تقع رعييا صحت البراءة ام لا لا نظر الى ان البليغي (الرافعي)
 مع ذلك يرتبط الطلاق بوجه البراءة ولا وجه ما قاله البليغي من حمله على
 التعليل فنظر الى ان المتباين من منه اية جوف فساد البراءة فاحاط بالتحقيق
 على نيت صحتها واذا بان فسادها فلا وقوع وقد مر عن ابن الصلاح في الرأية
 عشر قبول ارادة الزوج خذله واملا تليق بالإبانت طائف هذا في قبول
 تقبل الله منها ومثله بمنه وكونه ابن ابراهيم للميراث المتصل للميراث والي هنا
 انتهى ما في الاصل من تخيل زيادات في عليه فيسرحصها ويظم وقوعها وبهم
 انه شايعة في نفسها ولا يابى فيهم مسائل اخرى ما عده متعلقة بذلك فكيف المتقاربة
الاولى قال ان نذر في بانيه او جميع ما استغفبه على فانه طلاق فنذر
 له والذي يظهر لي في ذلك انه كالتعليق بالابراجاج ثقت كل المعاوضة التعدينية
 وح فينوط في البسوتة صحت النذر وعليها بما نذرته لانه والله انما استوط
 في مسألة الاخر ما في بانيه شايعة المعاوضة وقد علمت ان ذلك فيها تلبس الشا
 ومن ثم قال البليغي لا يابى منها من علمه قطعا لانه يؤلف الى المعاوضة وغلط
 منه احرار القول بعد ان استوطا علم المدين هنا **الثانية** قال مني منعت لاني
 الفاعل فانه في طلقها فمضت وعلقوا الذي يجيء عدم الوقوع فان التوكيد
 فيه معلق بوجود صفة ولم توجد اذ المراد بالصفان هنا الا لزام كما مر حوا
 به وهذا الزام لا يصح مطلقا وانما يصح ان جعل في مقابلة الطلاق عومنا
 عنه ولم يحل هناك لان الوكالة في الطلق كما توحد بلك فكيف تقدم

عليها وهو لا يقع بهذا المعنى الا في وقوع عوض في المخرج وشيئا القليل الاول
 قالوا قد اطلقوا ان منعت في الفاتحة منعت وطلقها بانها به ايضا في
 الصفة ففهم وتجمع التماثل في مقابلة الطلاق وتلك الاسماء لها بدل
 بل يكون التماثل في مقابلة التوكيد بطلانها لا في مقابلة طلاقها ففسد
 وبقية الاختصاص في متى ابرأ تبي فانت وكيل في طلاقها لصحة الا برأ مطلقا
 سواء كان في عوض خلع ام لا **الثالثة** قالوا في ابرأ تبي وجب في طلاق
 وكان من قوم اطروفت الفهم باستعمال الى لانه والذم في وجهه ان يقع في ذلك
 بربا بشرطه احدا مما من كلام الولي عند البعد او يوافق انت طلاقا وحلت
الرابعة قال لا يبرأ وجهه ان تجلت في بغير اشتراك في طلاقه فقال
 تجلت وقد سبقنا لظرف ذلك في التاسعة والعاشر كلام وحاصله انه ان اراد
 التعلق بطلاقه طلقت رجعا او برأته من المهر بان لا يستقل من ذلك الى دمة
 ابرأ فلا وقوع لا في قوله الا ب تجلت لا يبرأ ذلك وان الا برأ يبرأ له بغير
 المثل فقال تجلت مريد اذ لله وهو من بغير التمام طلقت بربا وان لم
 يبرأ من الزوج او اطلقه طلاقا يظهر له وقوعه في التعلق في الاصل من الفاظ
 العنان وهو هنا محتمل لمعان وليعظا لبرأ في بغيره حتى يحل عليه **الخامسة**
 قالوا متى تدر في زوجي بكذا او ابرأ تبي من مهرها والامتنان في تزوج في
 طلاق قبل ذلك بطلاقه اقل والذم في وجهه وفاقا بعضهم مع هذا التعلق اذا
 تدر في له او برأته بشرطهما واقوت ذلك بربا وبنها الزوج اي رغبته فيه
 وصدقه له منها بعد التعلق المذكور بطلاقه اقل بربا وتزوج الطلاق عليها
 فله ذلك في الزمان الذي يسره وحسب المخرج من بربا وان فعلت ذلك
 قبل مضي ثلاثة اقل من حين التعلق لم يقع بربا له وطولها حتى توجب الصفة
 واذا وجدت بانها اخطأ بعد التعلق حكم وطى الشهية **السادسة** قالوا
 بذلت لي الفلأوان ابرأ تبي من مهره فانت طلاق فندرك له قالوا يظهر
 لا تطلقا لانه البذل مودف للاعطاء كما هو ظاهر والذم لا يسمى بذلا ولا ابرأ
 ومن ثم لو علق بالاعطاء لم تطلق بالذم **السابعة** قالوا ان ابرأ تبي مما شئت
 بما كانت طاقه واختلاف في المرد مما شئت عليه وهل هو طالع او عرض ومخوة

اولم



اولم تعلقا والذي يظهر انما انفق على اربعة شئ ووجدت شروط الا برأ منه فلا كلام
 في الوقوع لوجود الصفة وانما اذا اختلف في الوقوع وحيث يولي الفل ووافقت
 فلا بد من ابرأ تبي عن الكمال بربا بالجميع والذي يظهر انما لا يشترط علمه بربا
 الحقوق المالية لانه انما يشترط علمه في المال لان الا برأ منه عليك لا اسقاط عليك
 المجهول لا يجوز وهذا الاتي في غير المال اذ لا يمكن ان يقال فيه انه عليك لا
 مخالفة في الحقوق المالية فان اسقاطا محضا وانما طلاقا فهو محل النظر
 والتروم وقد يقال ما في قوله بما يصلح ان تكون موضوعا فتكون عامة وان
 تكون نكرة مطلقا في الاول فلا بد من الا برأ من الجميع وعلى الثاني يكفي الا برأ من
 البعض فان وجه الا برأ من الجميع بشرطه وقع على كلا التقديرين وان وجه الا برأ
 من البعض في الاول لا وقوع وعلى الثاني يقع والاصل بقاء الصفة وقوله
 لا يقع طلاقا بالشك بربا عدم الوقوع هناك لان لفظه محتمل لما ينجم الوقوع
 ولما يفهم عدمه فوجب سلوك الاصل المذكور لا يخرج لاحد الاحتمالين المذكورين
 فان قلت ينبغي ان يشترط ما دل عليه كلامها قبل التعلق من القرينة الدالة
 على التروم والخصومة قلت اعتبار القرينة في مثل ذلك ليس هو مطرد عند
 اصحابنا وانما اطروفت محتمل غيرهم فاعتبار ذلك لا ينافي بقواعدها اذ الدالة فيها
 كما مر اعاق ما لو كانت الا لفظا ما استكن **الثامنة** قال في الطلاق اقليم تربي
 قالوا في اقل به لا يسمى انما تطلق رجعا اما اراد بذلك في الفور ولم يطلقها في الفور
 ولبه نظر لا وجه له والذم في وجهه في ذلك انما ان ابرأته قوله فلا حش لا يعلق
 على عدم البذل ولم يوجب ولا حش **التاسعة** قال لا يبرأ قبل الوطى ولما صدق
 فاد منه ان ابرأ تبي فانت طلاق والذم لا يرجع وبسط الكلام عليه في الفتاوى
 انه ان قال ان ابرأ تبي فانت طلاق فاد منه لم يبرأ ولا تعلقا لا استحالة البراءة من
 جميع لشخصه باطلاقه وان قال ان ابرأ تبي من نصف مهره الباقي لله في سبي ذم
 باطلاقه فاد منه طلقت وان اطلقا ذكر لنفسه فاد منه لم يبرأ ولم تطلق **العاشر**
 قال متى ابرأ تبي من اقساط صدقها فمضى طلاق وطاها لانه لا يمكن وقوع
 الطلاق بهذا التعلق الا لان الصدق اذا كان مؤجلا بعشرين سنة مثلا لم يبرأ
 مدة حياته لقوف القسط الاخير وتبرأ منه **الحادية عشر** قال ان ابرأ تبي من مهره

12

فانت طالق فليد الله وبها تعلم قدره وذا منتهى كونه من ضربا اي سلطان وان
يظهر في ذلك اخذ من مجموع كلامه في البيع وغيره انما ان عنته بالورث كاي
ماية وريام فضا صحت البراة ولا ان لم يلقها بكونه من ضربا اي سلطان او لا
يختلفا الفرض ولا القيمة بذلك وان كانت تعرفه بالقدرة ولم يكن في البلد الا
عده واحد لا يختلفا وكان في البلد اعدا ومن تعود متساوية القيمة والقيمة
فذلك الله وان كانت مختلفة القيمة او القيمة في البراة من مجهول ولو علمت انها ماية
درهم فبينة لكنها بغير علم الدرهم وكما المائة عشق وخود لهم يورث خلا فالحق ان
علم ذلك **الخامسة عشر** قال طلقا بنتي وانا انتم بمهرها فمقال في طالق على ان
تزوج بمهرها فقال انما متوا حكمه انه خلق لا يلفظ الا لتمام لفظ الضمان المذكور في المثل
الخلق بنتي بمهرها وانا طالق برأى لك الله فاسد فيلزم الاجاب لصهر المثل ولا يبا في
هذا ما افق به البليغ في اخراج بنتي بصد اقربا مع وقوع بارئها بمثل المثل في
المثل في ذلك متبين وان لم تعرف عليه قرينة كما في او صيته به نصيب ابني انما
وجه عدم امنا فان ان الاكتمام بالمهر بصدق بان يلقه بغيره بانه
منه بان لا يراه بان يراه منه وهذا الاكتمام متضمن للمهر في ذلك فاسد فوجب
مهر المثل فيه بخلاف صورة البليغ فان لم يرض بها الا سواها لم ينفذ بالصدق وهو
متعذر فله المثل لانا المعنى عليه **الثالثة عشر** قال في اميرائي من صدق
فاذا طلقا وكبره لانا وفيما من كلامهم ما افق به بعضهم من انه ان قصد الاستيفاء
انما او اطلق بكره طلعت بالبراة فلا تكون البراة فمقابلته الجميع وان قصد التام
فواحدة وصدق قد عواه **السادسة عشر** قال ان ارسلت ولدي سنة فالت طالق
وحكمها الله انكم يلزمه ان ارسلت عنه فقهر كان تعليقا بصفة فانما ارسلت سنة طلقت
بغيره وان لم يرضه كان خلع بصفة لتعلقه فادار رسلته سنة **الخامسة عشر**
عشر قالت طلق على هذا المال فقال انت طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق
وحكمها الله ان خلق صحيح بين الله المال فيمنع له ولا يقبل اربعة غيره كما انقصاه كلامهم
في طلق بالمال فقال طلقك عليه وقوله ان لم ترضي فاكيد بغيره بالمال بالطلاق
عليه فهو طلقا بنتي فمما قد تحققت فلا يؤثر ومن ثم يقع الطلاق بغير كلامه ولا
يجب ان يكون له الرجوع وقد افق البليغ فيما قال ان ابرائي من موجب سدا فلما

المرة

قنت طالق ان اختارت واحدة او شيئا او شيئا فقلت اختارت الجميع بانه
ان قصد بقوله انما اختارت واحدة او شيئا كلام لا يفسد له بقوله كنت طالقا فانه
لا يشك ولا يقع الا واحدة وان قصد به تعليقه بقوله كنت طالقا يعني على
وجه الذي يحتمل ذلك الاختار فان اختارت الثلاث وقع الثلاث وليس هذا
بوجه بعد التوبة بل التوبة حادثة على الوجه الذي يختار الزوجية انتهى
ساق نظره في مسئلة **الثانية عشر** قال قال زوجه ابري والاطلاق
تلك فقال ابرائي ان طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق
ان علق بالاولى الصحيح قاله البليغ **السادسة عشر** قالت طلقني واحدة
او لي عايدا في فقال انت طالق واحدة وثانية وثالثة وحكمها الله ان قصد
بقوله انت طالق واحدة جوا بسواها على الموصوف المذكور او اطلقا بنتا
بواحدة فقط وان قابل بالموصوف الثانية وحدها او مع الاولى وفتا وبانت
بها فلا يقع الثالثة وان قابل به الثالثة وحدها وقع الثلاث وان قابل
الثالثة بانته بالاولى فقط لانه لما قابلها بغير الموصوف حصلت التوبة بها فلم
يوقع ما بعدها ذكره البليغ في تساويه وفيه تنافض في حكمه بوقوع الاولى
والثانية اذا قابلها بالموصوف بقوله او مع الاولى ولم يحكم بوقوع الثلاث
اذا قابلها بالصحف مع انه لا يرق بين الصورتين الذي يتجه ما ذكره في الحاضرة
فاذا قابل به الاولى والثالثة لم يقع سوى الاولى لتعدله الاصل **الثامنة عشر**
عشر قال ان ابرائي من مهر له فانت طالق وكان قد سمى لها الفاسية
فاسد فابدا له من الالف وهو موافق لمثلها فتد وجسا وصفة وحلوة وثلا
والذي يظهر في ذلك انه لا يقع عليه طلاق احد من قول الامم ان البراة
في نحو ذلك وهو موافق لمصحة وتوجه بانه وان افق به الحقيقة فاصلة
بإجماع منه **الثانية عشر** قال لها انت طالق ثلاثا وتام طلاقك بينك
والمنقول عن فتاوى صاحب البيان انه يقع طلاقا في قوله الامم ان البراة
لعدم صحتها السطر ونقل عن بعض مشايخه انه الطلاق بتعلق بالبراة وان
بعض الامم يحكي في ذلك وجهين ثم قال والذي ينبغي ان في هذا اللفظ
ان وقع من الزوج مطلقا ولم يوجب السطر وقع في الحال وان يوي تعليقا

١٣

الطلاق بالبراء وصداقته الزوجية تنفذ بها ولم يقع الا بوجودها على الامع انتهى
والذي يتوجه في ذلك ان هذا بمنزلة الشرط اذا مناه ان الطلاق متوقف على
البراء ولا يتبادر منه غير ذلك كما هو جلي لمزيد فالوجه ما قلناه من بعض مشايخ
ووما مامداه فتعلق بالبراء ولو في حالة الاطلاق خلا فلا يصح فلا تطلق
لان ابرائه براءة صحيحة ما لم يتوجه في الطلاق والى غير معلق بذلك **الفسر**
اذا قالت براءة في طلاق في اوطلاق في طلاق براءة بها لانه اذا طلق بعض
ثم انما قد لا يهر وحيث شرطه السابقة والى في براءة الا براءة بري
منه والام ببراءة ولزم به ما لم يهر هذا هو الذي يظهر من كلامهم والذي في فتاوى
الامعي اذا قالت براءة في طلاق في طلاق وقع لانه لا يملك الا الزوج فلا
فرق بين ان تقول براءة لله او براءة وفي كلامه ما يدل على ان اجرت كذا
الحادية والعشرون في صحتها انها ارضا في طلاق اجرت الله سد في علي
طلاق في طلقها فان لا يصح فان ارادت بعد في الارض ووافقها كذا ذلك انصرف
الها لا الملة سمي ذلك صد اطلاقا فان طلقا ببراءة وان لم ترد الارض
او لم يوافقها احتمال ان يستحق عليها مثل صداتها وتطلقا ببراءة وهذا كقولهم
ببراءة باع فلا نهى واحتمل ان هذا هو الحق ما مر من ابلق في الثانية
عشر وهو متجه **الثانية والعشرون** قال عبد الله بن عمر بن الخطاب وانه
طالق الذي يتوجه فيها انما مثل ان ابرأت ذمتي من مهره فان طلاق فيسحق
حكمها سواء اراد ذلك ام اطلقا فيسحق طلقها النور وان اراد بها معنى متى قبل
لا حتماله **الثالثة والعشرون** صد اقراره مائة وخمسون مثاقيقها
الوصية عليها لم يمسح في طلاق لزوجها طلقها على مخرج صداتها في ذمتها وهو مائة
وثلاثون دينار فاحاط بها وانما في ذمتها الوالي بولي **الرابعة والعشرون** في
بالوصف المسمى وهو مائة وثلاثون في ذمة السائلة وانما في طلاق في ذمتها
وتوقف في ذمتها قرينة ظاهرة في ذلك فانها انما يكون في ذمتها اذا كانت
تظير ولا يقدح فيه كون الموضع مائة وانما الموضع هو المسمى وانما خطات
في ذمتها نظير الموضع فيستحق في ذمة الام ما سألته به ويشتمل مستحقا
الزوجية في زوجها مخرج صداتها وهو مائة **الرابعة والعشرون** قال

خال

خالع بنتي على مؤجل صداتها على ذمتي طاجا به الزوج وطلقها على ذلك و
الذي اوتي به الولي بحسب انما الله يتقرر حبيبا لان هذا هو فريضته مع الاباء بعد ان
بنته والى نام الذي فادمتها لم يقع الزوج الطلاق عليه بل طلق اليه البراءة
بما ذكر ولم تحصل وانما لم يجب من المثل على الطلاق معلوم ويجوز لتقدير حاجته
هنا على الزوجية لعدم سؤا لها وعلى الاباء لانهم سأل بما لم يجوز من عند نفسه
وانما سأل بما لم يعلم لانه لم يطلع به ومع النظر في هذا لم يمكن ان يقال يقع صد
بائنا بالدرهم ويلزم به ما يقابل من مخرج الصدقات اخذ من المنقول ثلثا اذا
خالع بصح وواحد معلوم جافساده من غير الجمل انما يفرق الصنفه في
في المبيع فقط ويجب ما يقابل من الفاسد من مهر المثل انما لم يمسح وفيه نظر
ظاهر والذي يتوجه اخذ ما مر له اذا وقع الخلع جوازا لانه بمنه سمعوا منه
لظنهما بعد اتمامها بالبراء بالدرهم ببراءة بالدرهم ومثل الصدقات على الاباء نظير
ما مر في بيان ابلق وعين في الثانية عشر من هذه المسئلة ابلق في الاباء
ان فيها زيادة ذمتها لبرام وثباته فاكيد في البيوت فاما على البيوت فها
وكما منها ثم ويترك ذلك قول الوفا نفسه فيمن سأل من زوج ابنته ان يطلقها
على جميع صداتها الخلع المذكور صحيح وليست على مخرج الصدقات بل على نظيره
في ذمتها الاباء فيسحق في ذمتها وفي ذمتها وفي ذمتها وفي ذمتها وفي ذمتها
انتهى ما اراد به **الثانية** وثم انما سأل الله ما ملته وانما سأل الله بخير ببراءة وواسطة
اصفيا به **الثانية** انهم المتع بجميع ما اقلته وانما لا يوافق في شيء من اثاره ببيع ما اقلته
وانما يوافق في كل شيء ومحمد وانما يوافق على سوايخ النعم والمنه مع دوام
رضاه في هذه المدة وانما انقاه الله اكرم كريمة وارحم حريم حبيب الله
لا اله الا هو **الثالثة** وكذا وهو رب العالمين وفي الله حيا سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قول مولاه عليه الله عنه ورحمه ابرأت في ذمتي اخر يوم الثلاثاء خاسعا لمخرج المرام
سنة خمس عشرة شهرا و فرغت منه انما يوم السبت ناسح الحرم الحرم تقبل الله منه
بمنه وكريمة لمدة التفتت اربعة ايام والله اعلم ثم الكتاب على يد الفقير يوسف
عبد الرحمن السليمان وبني بلب السليمان مذهب العقيل اسمي بالخرقة احمد بن النسيه
بكر بن عمر شهر جمادى الاولى سنة ست وستين ايام بحاورت بيت الله الحرام
بلا الله اعلم

